

## هل يمكن إصلاح... ما أفسده الدهر؟

■ لمياء عاصي

يواجه العالم اليوم عدداً كبيراً من التحديات الاقتصادية، تتلخص بضعف النمو وازدياد معدلات البطالة وانخفاض معدلات الفوائد المصرفية، مجموعة من الظواهر انعكست على معظم الدول وسُميت بالركود الاقتصادي أو «secular stagnation»، وهو التعبير الذي يُطلق على الحالة الاقتصادية حيث يكون معدل الادّخار/العمالة أعلى من معدل الاستثمار العام، وخصوصاً في الخدمات العامة والاستثمارات الطويلة الأمد، ورافق تلك الظواهر ازدياد حجم التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وقد اعتبر باراك أوباما، رئيس أكثر الدول رأسمالية، أنّ «التفاوت الشديد في الأجر والثروة هو التحدي الرئيسي في عصرنا»، وأقر مؤتمر دافوس الاقتصادي لعام 2015 محوراً كاملاً لمناقشة ظاهرة ازدياد حدة التفاوت في الثروات والدخول كأحد أهمّ العوامل الأكثر خطورة والتي تتهدد الاقتصاد في العالم.

وفي المؤتمر نفسه، أصدرت منظمة «اوكسفام» (وهي تجمع للعديد من الجمعيات والمنظمات في الحكومة التي تعمل لمكافحة الفقر في العالم) تقريراً صادماً عن سوء توزيع الثروة في العالم، ورد فيه أنّ 80 مليارديراً يملكون ما يملكه 3.5 مليار شخص في العالم، أيّ نصف مجموع سكان الكرة الأرضية، وقال التقرير، إنّ 1 في المئة من مجموع سكان العالم يتجاوز ما يملكونه، ملكية الـ 99 في المئة الآخرين... وأكدت مسؤولة في «اوكسفام» أنه بينما يضع منتدى دافوس عدم المساواة والفجوة في الدخل بين الناس على الأجنحة كل عام، نجد أنّ التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء في الدولة الواحدة يزداد عاماً بعد عام، كما أنّ الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة كبيرة أيضاً وتزداد باستمرار.

آدم سميت قال منذ عام 1776: «إنه لا يمكن لمجتمع أن يزدهر اقتصادياً إذا كان جزءاً كبيراً منه فقيراً وبائساً»، إنّ قول آدم سميت، وكذلك تصريح أوباما لم يصدر ابدواً إنسانياً أو أخلاقياً، بل لأسباب اقتصادية بحتة، حيث أنّ الطلب الإجمالي في أيّ اقتصاد هو العامل الرئيسي في تحريك عجلة الإنتاج، ويُسمى «النمو الاقتصادي الذي يقوده الطلب المحلي» أو «economic growth driven by domestic demand»، ومعروف أنّ النمو الاقتصادي المستدام هو الذي يقوده الطلب المحلي.

إنّ القدرة الشرائية لعموم الناس ستكون محزناً للاستهلاك وخلق طلب محلي فعلي على السلع المختلفة والخدمات والتي ستؤدّي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين والإقبال على التعليم وتحسين مستوى التنمية البشرية، وهذا بدوره سينشط الإنتاج والدورة الاقتصادية معاً، أما إذا كان قسماً كبيراً من الناس فقراء ودخلهم لا يكفي لسدّ رمقهم وآخرين يتمتعون بدخول عالية جداً وثروات كبيرة، فإنّ ما سيحصل غالباً أنّ الفقراء لن يتمكنوا من الإنفاق إلاّ بحدود ضيقة جداً، بينما يميل الأغنياء إلى الادّخار أو الاستثمار مما يؤدي إلى إنتاج أكبر للسلع والخدمات، فإذا لم يكن هناك طلب إجمالي محلي يقابل العرض من السلع والخدمات فإنّ الركود الاقتصادي سيكون حتمياً.

في سورية، حالياً يعتبر الحديث عن التفاوت في الدخل والثروة، من المواضيع الأقلّ إلحاحاً أمام تعاضم أعداد الفقراء، فقد انخفضت مستويات الدخل لعموم الناس بالتزامن مع الآثار المدمرة للحرب على الاقتصاد الوطني، ووجد الناس أنفسهم في دوامة التضخم حيث ارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق وانخفض الطلب على السلع ما عدا الضرورية من الأغذية والأدوية، وهي الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي حيث ترتفع الأسعار وينخفض الطلب في الوقت نفسه، كما خلقت الحرب أنشطة اقتصادية خاصة بها بعضها مشروع وبعضها الآخر غير مشروع، وهو ما يُسمى باقتصاد العنف مثل العصابات التي تمارس القتل والخطف والنهب والاستيلاء على الممتلكات بالقوة والممارسات التجارية السوداء مثل

سوق العمل. إن الخطوات السابقة، هي شاملة لكثير من القطاعات الاقتصادية مثل التجارة والصناعة والقطاع المصرفي والقطاع التعاوني إضافة إلى اقتصاد الظل وما يحتوي من ورش ومحترفات صغيرة، وللقيام بمثل هذه السياسات إجراء الإصلاحات الجذرية يجب توفر شرطين أساسيين: الأول هو توفر الإرادة الحكومية لصنع هذا التغيير، الثاني: تحسين قراراتها وإبداها من تأثير مجموعات الضغط المكوّنة من أشخاص يملكون القوة الاقتصادية ولديهم القدرة على توجيه القرارات الاقتصادية لخدمة مصالحهم، بغير الالتزام بهذين الشرطين لن تؤدي أي سياسات مهما بُنيت نجاحتها في دول أخرى، لإحداث التغيير الأثر المرجو وخصوصاً أنّ التدريب في مثل هذا الموضوع سيكون وعراً للغاية، فهل سيصلح الطار... ما أسد الدهر؟!

## البناء

### البنك الدولي يقترح إصلاحات لإنعاش الاقتصاد اللبناني

أصدر البنك الدولي تقريراً تحت عنوان «لبنان- تشجيع الحدّ من الفقر والرخاء المشترك: تشخيص منبج للبلاد»، يسلط من خلاله الضوء على العوائق الرئيسية التي تحول دون تطوّر لبنان، وإقترح سلسلة حلول لها. وكشف التقرير أنّ الاقتصاد اللبناني شهد نمواً معتدلاً في خلال العقود المنصرمة، وإنّ بسرعة متفائلة في ظل الاضطرابات السياسية المتكرّرة. وأشار إلى مناعة الاقتصاد اللبناني المبرهنة تاريخياً تجاه شتّى الصدمات، في حين لفت إلى تدنّي في نوعية النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي عرقل أيّ تحسن ملحوظ في مستويات الفقر وفي فرص العمل.

من منظار آخر، أشار التقرير إلى أنّ الحرب الأهلية استنزفت نصف الاقتصاد اللبناني في خلال الفترة الممتدة من العام 1975 إلى 1990. كما قدر الكلفة المباشرة للحرب «الإسرائيلية» على لبنان في العام 2006 بنحو 2.8 مليار د.أ. والكلفة غير المباشرة لتلك الحرب بـ700 مليون د.أ. كذلك قدر البنك الدولي كلفة الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني بـ7.5 مليار د.أ.

وفي هذا الإطار، اقترح البنك الدولي سلسلة تدابير إصلاحية من شأنها أن تؤثر إيجاباً على الآفاق المستقبلية للبلاد، ومنها التخفيف من ضعف الإطار المالي الكلي macro fiscal weaknesses. تشجيع الحوكمة وفعالية المؤسسات العامة، معالجة فجوات قطاع الطاقة بهدف تحفيز إنتاجية القطاع الخاص وتخفيف الأعباء المالية، إضافة إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلوماتية بهدف ربط البلاد مع باقي العالم بشكل أفضل كذلك أوصى البنك الدولي بتحديث النظام التعليمي، وتحسين بيئة الأعمال في البلاد، وزيادة الاستثمار في قطاع النقل، وحماية الموارد الطبيعية.

### مجلس إدارة جديد لجمعية المصارف اليوم

بعد الإجماع التوافقي على تزكية رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه رئيساً لها خلفاً لرئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك بيبيلوس الدكتور فرانسوا باسيل، تعقد جمعية المصارف جمعية عمومية سنوية ظهر اليوم في مقرها في منطقة الصفي، لانتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية، فضلاً عن إبراء ذمّة مجلس الإدارة الحالي، والمصادقة على تقرير المجلس السنوي للعام 2014 وتقرير مفوضي المراقبة «ديبوليت أند توش» حول حسابات الجمعية لسنة 2014، ومناقشة الموازنة التقديرية للعام 2016 وإقرارها، والموافقة على سلم الاشتراكات للسنة المذكورة.

### إشغال فنادق بيروت 61 في المئة في أيار

بقي معدل إشغال الفنادق في مدينة بيروت مستقرّاً على أساس سنوي على 61 في المئة في أيار من العام 2015، وفق تقرير «إرنست أند يونغ» حول أداء الفنادق ذات فئة الأربعة والخمسة نجوم في منطقة الشريط الأوسط - والذي أوردته التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني. في المقابل ارتفع متوسط تعرفة الغرفة بنسبة 7.8 في المئة على صعيد سنوي إلى 180 د.أ في الشهر الخامس من العام 2015، كما زادت الإيرادات المحققة عن كل غرفة متوافرة بنسبة 8.3 في المئة سنوياً إلى 111 د.أ.

على صعيد إقليمي حظيت مدينة بيروت برابع أعلى نسبة إشغال فنادق (55 في المئة) بين عواصم المنطقة التي شملها التقرير عن الأشهر الخمسة الأولى من العام 2015، في حين تصدرت إمارة أبو ظبي لأحة عواصم المنطقة لجهة أعلى معدل إشغال بين الفنادق ذات فئة الأربعة والخمسة نجوم والذي بلغ 81 في المئة في الفترة المذكورة تبعها مدينة الدوحة (76 في المئة) ومدينة الرياض (70 في المئة).

في سياق متصل حظيت مدينة الدوحة على أعلى متوسط تعرفة للفرة الواحدة والذي بلغ 256 د.أ. تلتها مدينة الرياض (218 د.أ.) وأبو ظبي (209 د.أ.) والمنامة (197 د.أ.) وبيروت (174 د.أ.).

### لقاء لمصدري الموز والحمضيات لبحث مشاكل القطاع

عقد مصدرو الموز والحمضيات، لقاء موسعاً في مشغل توضيب الموز في أبو الأسود، لصاحبه نائب رئيس تجمع مزارعي الجنوب رضا فاضل. وبحث المجتمعون في الأمور المتعلقة «بأزمة هذا القطاع، وضرورة إيجاد حل ولو جزئي لهذا الأمر».

وطالبوا في بيان، الدولة «بدعم التصدير عبر البحر، ومنع استيراد بضائع الفواكه والخضّر من الخارج ومكافحة التهريب عبر الحدود البرية، وتجديد الاتفاقيات مع الدول العربية خصوصاً الأردن، وتسهيل تصدير المنتوجات الزراعية عبر المطار والرفرة، وتنظيم شؤون البضائع السورية التي تصدّر إلى الخارج (ترانزيت) عبر لبنان».

وعلى صعيد إقليمي حظيت مدينة بيروت برابع أعلى نسبة إشغال فنادق (55 في المئة) بين عواصم المنطقة التي شملها التقرير عن الأشهر الخمسة الأولى من العام 2015، في حين تصدرت إمارة أبو ظبي لأحة عواصم المنطقة لجهة أعلى معدل إشغال بين الفنادق ذات فئة الأربعة والخمسة نجوم والذي بلغ 81 في المئة في الفترة المذكورة تبعها مدينة الدوحة (76 في المئة) ومدينة الرياض (70 في المئة).

### «بعد تلقي اقتصادنا التقليدي ضربات موجعة» زمكحل: لبناء اقتصاد إبداعي وتصدير أفكارنا إلى وراء الحدود



رأى رئيس جمعّ رجال الأعمال اللبنانيين الدكتور فؤاد زمكحل أنّ لبنان اليوم «مختبر اقتصادي وتجاري وصناعي ومختبر خدمات، حيث يتمّ ابتكار الأفكار والمفاهيم والمنتجات والعلامات التجارية، ويتمّ إنشاء طرق للإدارة، وتجري كل أنواع الاختبارات لمواجهة أسواق أكبر». وقال لـ«المركزية»: «إنه أرض خصبة للإنشاء والاختبار والتحسين وتدريب الموارد البشرية لدينا، لنصير في نهاية المطاف معرفتنا ومهاراتنا وأفكارنا ومنتجاتنا وشركتنا إلى جميع أنحاء المنطقة والعالم، خصوصاً نحو الأسواق الكبيرة المحتملة والقارات ذات النمو المهم مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وطالب زمكحل بـ«بناء اقتصاد إبداعي واقتصاد المعرفة وتصدير أفكارنا وإبداعاتنا ومعرفتنا إلى ما وراء حدودنا بعدما كان الأساس هو الاقتصاد التقليدي، مثل السياحة والتصدير والتبادل التجاري مع الدول المجاورة، وكذلك الاستفادة الأجنبية والمحلية والنمو»، وبيّن أن لبنان مع الأسف، تلقّت ركائز اقتصادنا المذكورة ضربات موجعة على مستويات عدة، ودفعنا ثمن الصراع

### لبنان يحتل المرتبة الخامسة في المنطقة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2014

لبنان بنسبة 6.60 في المئة في العام 2014 إلى 3.07 مليار د.أ في مقابل 2.88 مليار د.أ في العام 2013، ليحتلّ لبنان بذلك المرتبة الخامسة بين دول منطقة غرب آسيا. وأضاف التقرير: استحوذ لبنان على حصة 7.13 في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المنطقة (43.05 مليار د.أ)، و0.25 في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على صعيد عالمي (2.28 مليار د.أ) في خلال العام 2014. واستحوذت تركيا (12.15 مليار د.أ) على حصة الأسد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى منطقة غرب آسيا تلتها الإمارات العربية المتحدة (10.07 مليار د.أ)، و23.38 في المئة والمملكة العربية السعودية (8.01 مليار د.أ) في المئة، والعراق (4.78 مليار د.أ) في المئة، أما في ما يخصّ بالاستثمارات الخارجة من بلدان المنطقة فكانت حصة لبنان 4.94 في المئة (1.893 مليون د.أ) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من المنطقة (38.33 مليار د.أ) و0.14 في المئة من مجموع الاستثمارات الخارجة على نطاق عالمي (1.354 مليار د.أ).

### الخولي: العمال لم يشاركوا في لقاء «بيال» ولسنا معنيين بما صدر

أكد رئيس «الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان» مارون الخولي في بيان، «أنّ عمال لبنان لم يشاركوا في لقاء الهيئات الاقتصادية في «بيال»، معننا «انتنا لسنا معنيين بما صدر، أو سيصدر عن هذا اللقاء لجمعيات ونقابات أصحاب العمل».

وأعتبر «أنّ وظيفة النقابات العمالية هي الدفاع عن مصالح من تمثّل، وليس عن مصالح بعض التجار والمحتكرين الذين يساهمون يومياً في نحر اللبنانيين، وصرف العمال واستبدالهم بالعمالة الأجنبية». وقال: «ملاحظتنا كثيرة على هذا اللقاء، من حيث الدعوة إلى زمانه ومكانه، وبالتالي نحن نرفض بشكل حارّم إجحام اسم عمال لبنان، في هذا الفولكلور الاستعراسي لرفضنا للاتحاد».

وأضاف: إنّ لقاء «بيال» جاء فارغاً من أيّ محتوى وطني، أو اجتماعي، غير الخطب السبئية بخطب بعض السياسيين، وبعض الصور التذكارية، وبالتالي لن تكون لهذا اللقاء قوة ضغط على الواقع السياسي، ولن يساهم في فك الشلل، في مؤسسات الدولة، لأنّ مطلقي الدعوة لن يلاقوا من الشعب اللبناني، خصوصاً من العمال وذوي الدخل المحدود أي تعاطف، أو التزام بالتحرك، خصوصاً بعد رفض معظم منظمي اللقاء لطلبات وحقوق الطبقة العمالية، من رفضهم لزيادة الأجور المستحقة، بنسبة 35 بالمئة، إلى سلسلة الرتب والرواتب، التي استمرّواهم في زيادة أسعار الخدمات، والسلع الاستهلاكية، بالرغم من انخفاض أسعار العملات والنظف والمواد الأولية.

ودعا العمال إلى «رفض التوقيع على العرضة الإلكترونية التي أطلقها اللقاء وتجاهل أية دعوة سيطقتها منظفون للتحرك.

### طبارة: لا نهوض مالياً إلا بالخروج من الاقتصاد السياسي

أكد رئيس تجمع «يوتي.سي» العامي للمحاسبين القانونيين الدكتور أسامة طبارة أن «لا نهوض وزدهار مالياً للبنان إلا بالخروج من الاقتصاد السياسي الذي يبرز تحته منذ عقود، وكان ولا يزال سبب كل علة»، وشدد على أنّ «الخلافات السياسية المستحكمة بالوطن منذ السبعينات تركت تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني وعواقبها تتفاقم اليوم لتهدّد لبنان بالسقوط نتيجة الانقسام العمودي بين فرعي الثامن والرابع عشر من آثار من جهة وطغيان السياسة على الاقتصاد من جهة ثانية».

وقال في بيان أمس: «السياسة خصوصاً المختلة من شأنها أن تنتج أرضية غير قابلة لاحتضان أي نمو وازدهار اقتصادي وجنوح الصراع خارج حدود التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي لاسف بلغ مرحلة إفراج المؤسسات الشرعية والستورية بدءاً من رئاسة الجمهورية مروراً بتعطيل المجلس النيابي وصولاً إلى الحكومة بحيث أصبح الصراع مرضياً ومدمراً ويحاجة إلى طاوله حوار سياسة اقتصادية تحدّد أطر وتوجهاته المستقبلية، وتهتمّ بتعزيز نقاط

القوة والميزات التنافسية للبلاد وتحسين أو استبعاد نقاط الضعف». وسال: «اليس عدم إقرار الموازنات العامة منذ عام 2005 من العوارض المرضية المتصاعدة؟ اليس انتشار الفساد في القطاعين العام والخاص أيضاً سببه الاقتصاد السياسي؟» ورأى أنّ «المطلوب خطة خمسية لاستراتيجية اقتصادية مبنية على رؤية جديدة للسياسة الاقتصادية تشرك المغتربين اللبنانيين في عملية النهوض من خلال تخفيفهم



www.al-binaa.com

Albinaa News

Albinaa News

facebook.com/AlbinaaNews

Designed And Developed By Orontes Tech  
www.orontes-tech.com